١٨ وداعًا سيدي الرئيس

تعلمنا من ثورة ٢٥ يناير أنه لا تهاون مع أنظمة تسعى إلى زيادة أرصدة الدموع في أحداق الأبرياء.. وتعلمنا من التاريخ أنه ليس بالدين وحده تتقدم الشعوب.. وأن سماء التدين لا تمطر خبزًا للكسالى .. وتعلمنا من السياسة أنه ليس بحسن النوايا تدار الشعوب ويتفاوض الخُصماء.. وخرجنا من أحداث الاتحادية والمقطم وأحداث بورسعيد وما حدث في كفر الشيخ والشرقية والمنصورة بنتيجة واحدة وهي أنه ليس بين صفوف المتظاهرين أبرياء، وأن المعارضين في مصر ليسوا شرفاء .. وأن الإخوان المسلمين ليسوا رهبانًا ولا أولياء .. وأن فرعون لم يغرق في بحر موسى، وإنما دُفن في ضمائرنا.. وخُلِدت ذكراه في عقيدتنا.. فمتى تعارضت مصالحنا استدعيناه من اللاوعي؛ ليظهر للعالم الوجه القبيح للإنسان المصري، عندما يغيب حلمه وتحركه مصالحه وانفعالاته..

هكذا تعلمنا .. ويوم بعد يوم .. تثبت الأحداث أنه ليس لدينا دولة ولا معارضة، وأن دولة الثوار قد سقطت في غضون أشهر قليلة من قيامها،، سقطت عندما سقطت أجهزة الأمن، ووقفت من تطاحن المتظاهرين وأمن المواطنين موقف المتفرج المنتظر نتيجة السباق.. سقطت عندما استعجل الإخوان حصاد الوصول للحكم وتجاهلوا

مطالب الشعب الثائر .. سقطت عندما كانت المصلحة هي المحرك الأول للمعارضة وليس حب الوطن.. سقطت عندما جاءت المعارضة بدون خطة بديلة لتحقيق الحلم .. سقطت شريعة الإخوان والمعارضة وقد حان الوقت لأن يحاسب كل مجرم على جرمه، فدماء المصريين غالية، لا تعادلها شهوة سلطة ولا كرسي حكم.

وإن لم تكن دولة الإخوان قد سقطت فقط أوشكت على السقوط، وعلى الرئيس وجماعة الإخوان الذين انكفئوا على تفسير أحلام العامة للرئيس وتصويره بأنه الفارس المنتظر، الوقوف مع الذات والاعتراف بالفشل في إدارة شئون مصر، وأن عباءتهم أصغر بكثير من جسد الأمة، وأن قدراتهم أقزم بكثير من مطالب الشعب ومشاكله، وأن ما تعلموه على مدار ثمانين عام من الممارسة السياسية في صفوف المعارضة لم يكن كافيًا لإدارة شئون الدولة بضعة أشهر قليلة. فشتان بين النظرية والتطبيق. وتداركًا لصعوبة الموقف الذي يعيشه الرئيس وجماعته ويدفع ثمنه الوطن، ليس أمام الرئيس سوى الاختيار بين بديلين: يكمن البديل الأول في قيام الرئيس بتشكيل مجلس رئاسي برئاسته وعضوية كافة مرشحي الرئاسة السابقين. أما البديل الثاني فيقوم الرئيس بتكليف الدكتور البرادعي بتشكيل الحكومة، وإعطاءه كافة الصلاحيات في الاختيار ودون تدخل منه، على أن يقتصر دور الرئيس فقط في مراقبة أداء الحكومة وتقييم النتائج.

وإذا استجاب الرئيس واختار البديل المناسب من بين البدائل المطروحة فعليه الإسراع بتغيير النائب العام والسماح للمجلس الأعلى للقضاء بترشيح ثلاثة بدلاء يختار الرئيس واحداً منهم. مع الإسراع بقبول استقالة المستشار أحمد مكي وزير العدل وعدم مطالبته بترشيح البديل. مع الحرص على اختيار وزيرًا للعدل ونائبًا عامًا لم يسبق له أي تعاون مع أي دولة أجنبية ولا سيما قطر أو الإمارات، خاصة في ظل الظروف والملابسات المحيطة بهما الآن. هذا بالإضافة إلى فتح فرص الاستثمار على مصراعيها

وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لجذبها، مع دعوة كافة الشخصيات الوطنية في داخل مصر وخارجها لوضع خطة إنقاذ عاجلة وقصيرة المدى تستهدف تقديم حلولًا عاجلة للمشكلات اليومية الملحة للمواطن العادي من سولار وعيش وأنابيب بوتاجاز، شريطة أن تكون كل الشخصيات المشتركة في وضع الخطة غير حزبية ولا تنتمي لتيار سياسي بعينه.

وعلى الجانب الآخر يجب على الرئيس أن يلتزم بالشفافية في حديثه مع الشعب والتخلي عن كافة مستشاريه الذين ورطوه في إصدار قرارات تسببت في تأجيج الصراعات وتزايد أعداد الضحايا وتدمير الممتلكات العامة وتراجع شعبية الرئيس في الشارع. وعلى جماعة الإخوان التي أعلنت توفيق أوضعها .. أن تكشف عن الإجراءات القانونية التي اتبعتها في الإشهار ومدى علاقتها بالقانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢م الذي يحظر على الجمعيات الأهلية العمل بالسياسة وممارسة الأنشطة الدينية .. علمًا بأن إشهارها كجمعية أهلية يفيد بسقوط مكتب الإرشاد وتحويله إلى مجلس إدارة يخضع للمحاسبة، ويتطلب الأمر تقييم أصولها المالية ومصادر التمويل كشرط من شروط الإشهار .. فإذا التزمت الجماعة والرئيس بذلك فقد أثبتوا أنهم فريق وطني أصيل وإن لم يفعلوا فقد سقطوا جميعًا، وعلى الجماعة أن ترفع لافتاتًا: وداعًا سيدي الرئيس..، ويتساءل الشعب هل من المعارضة يولد النظام البديل؟!

□ □ □ □